نسخة المص وطبي ولعلها سا قطة من كلامه وقوله عدم
الاشتراك الخ بدل من انتفاء وكانه قال لتوقفه على عدم الاشتراك
الخ وانما اعاد لفظ عدم وقوله وعدم المعارض لانه نوع غير مقابله
قوله كان معنى اخر الخ هذا يظهر في بعض تقديم المحصور فيه بانما
وهو كاب في توقف عد اسما التقديم والتاخير فتدبر قوله وفي نقل
اللغة اي وجهه في نقل اللغة لكن لا يخفى ان هذا التعليل الذي
ذكره الشارح انما يظهر اذا كان قول المص ونقل اللغة معطوفا
على انتفاء وكانه قال ولتوقفه على نقل اللغة والنحو والصرف
على وجه يفيد القطع بالمنقول وبمدلوله وحينئذ انما يكون بتواتر
المنقول والجزم بتعيين مدلوله وهذا انما يظهر اذا ادعي لفظ
العشرة ثابتا في كلام المص اذا الاحتمالات المبنية على هذا تسعة
والشارح صرح بان نقل اللغة الخ من الاحتمالات ويلزمها ان يكون
لفظ انتفاء مسلطا عليه والمعنى لتوقفه على انتفاء نقل اللغة
وح لا يظهر تعليله ولا يتم الكلام كما لا يخفى اذ كيف يقال انه
يتوقف على انتفاء نقل ما ذكر ولا يفهم الدليل الا به فليحرر
المقام فلم يظهر فيه وجه الكلام وفي مختصر الكلام لابن عرفة
وفي محتد معنى الدليل على راي الاعوليين من نقل قولا الاكثرين
ونقل المعالم مع عدم ردة دليله من مجاله يوقفه على عدم
المجاز والاضمار والنقل والتقديم والتاخير والتخصيص والنسخ
والمعارض العقلي وهي مطنونة ونقل البصري عدم المعارض
منها يرد بان عدم المعارض العقلي غير ظني لتقرره بالجواز
الواقع تبوته بالضرورة او بالدليل العقلي ورد بافادة قرائن
الاحوال من سياق او غيره بعض نفي المقدمات المذكورة انتهى
وفي المواقف في بحث النظر ان النظر الجلي في المقدمات القطعية
كما يفيد العلم بحقيقة النتيجة يفيد القطع بعدم المعارض وبعدم
المعارض في نفس الامر ضروري وفيها في المقصد الثامن الموقف
الاول الدلايل النقلية هل يفيد اليقين قيل لا لتوقفه على
العلم بالوضع والارادة والاول انما تبين بنقل اللغة والنحو
والصرف واصولها ثبتت برواية الاحاد وفروعها بالاقيسة

وكلاهما

وكلاهما ظنيان والثاني يتوقف على عدم النقل والاشتراك والمجاز
والاضمار والتخصيص والتقديم والتاخير والكل لا يجزم بانتفايه
بل غايته الظن ثم بعد الامرين لا بد من العلم بعدم المعارض العقلي
ثم قال والحق انها تفيد اليقين بقرائن مشاهدة او متواترة تدل
على انتفاء الاحتمالات فانا نعلم استعمال الارض والسما ونحوهما
في زمن الرسول في معانيها التي يراد منها الان والتشكيك فيه
مكابرة نعم في ابعادنها التعيين في العقليات نظر لانه
مبني على انه هل يحصل بمجردها الجزم لعدم المعارض العقلي
وهل للقرينة مدخل في ذلك وهما مما لا يمكن الجزم باحد
طرفيه انتهى وبهذا يعلم ما في قول المص وتعين اللغة الخ من
الاحاد وكان ينبغي ان يقول بعده واصول ذلك ثبت برواية
الاحاد وفروعها بالاقيسة وكلاهما ظنيان وتبعه في ان الشارح
لم يوف المقام حقه من المقال قوله حيات المجردات اي من كون الفعل
الذي على وزن فعل للماضي والذي على افعل للمستقبل والذي
على يفعل للحال او مشترك بينه وبين الاستقبال وهيئة
الاسم على فاعل للحدوث والذي على فعل للثبوت والذي على
افعل للتفضيل قوله وما يوجد من اكثر المقدمات الخ اي
كالقياس الذي ذكرت فيه علته وقوله فهو دليل على البعض
اي لان الاشارة الى قياس اخر كما تقرر في موضعه قوله واحال
الامام الرازي الخ احالته مطلقا لا يظهر على ما عرفت قوله بل لا بد
معه الخ قال بان من يعلم ان هذه بقلة عافرة بريها منتفخة
البطن فيظن انها حامل وما هو الا ذهوله عن ارتباط الصغرى
بالكبرى واندراج هذا الجزئي تحت ذلك الكلي قوله وفواه في
المطالع والطوالع قال في الطوالع الا شبه انه لا بد في استحضار
المقدمتين من ملاحظة الترتيب والهيئة المعارضتين
لهما والا لما تفاوتت الاشكال في جلا الانتاج وخفايه انتهى
قال ابن عرفة ويرد بان هذا انما هو في حال الانتاج لا حصوله
وقال في المواقف وفيه نظر لاختلاف اللوازم في الاشكال فقد
يكون انتاجها بعض اظهر وبينه السيد بان اللوازم بين امرين

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)